

مرسوم اتحادي رقم (24) لسنة 2026  
بالتصديق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة  
وحكومة جمهورية سلوفاكيا بشأن التعاون الاقتصادي

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة،

نحن محمد بن زايد آل نهيان

- بعد الاطلاع على الدستور،
- وعلى القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتعديلاته،
- وبناءً على ما عرضه وزير التجارة الخارجية، وموافقة مجلس الوزراء، وتصديق المجلس الأعلى للاتحاد،

رسمنا بما هو آت:

### المادة الأولى

صُودق على اتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية سلوفاكيا بشأن التعاون الاقتصادي، والتي تم التوقيع عليها في مدينة أبو ظبي بتاريخ 20 أكتوبر 2025، والمرفق نصوصها.

### المادة الثانية

على وزير التجارة الخارجية تنفيذ هذا المرسوم من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

محمد بن زايد آل نهيان

رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

صدرعنا في قصر الرئاسة - أبو ظبي:

بتاريخ: 04 / شوال / 1447 هـ

الموافق: 23 / مارس / 2026 م

اتفاقية  
بين  
حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة  
و  
حكومة جمهورية سلوفاكيا  
بشأن  
التعاون الاقتصادي

ديباجة

إن حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة جمهورية سلوفاكيا و يُشار إليهما مجتمعين بـ  
"الطرفان/الطرفين" وفردياً بـ "الطرف"؛

رغبةً في تعزيز العلاقات بين البلدين بهدف تعزيز العلاقات الثنائية المتميزة وتشجيع ريادة الأعمال  
وتعزيز التعاون في مجالات الاهتمام والتعاون المشترك؛ و

إقراراً بالطموح الصادق لإنشاء هذه الاتفاقية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة  
جمهورية سلوفاكيا ( ويشار إليها بـ "الاتفاقية" ) كإطار قانوني لتطوير العلاقات الثنائية يشمل مجالات  
التعاون المتفق عليها بشكل متبادل كما هو موضح في هذه الاتفاقية لتعزيز مصالح ورفاهية شعبيهما؛ و

مُعَيدين التأكيد على التزام الطرفين المتعاقدين باحترام وصون المبادئ المنصوص عليها في اتفاق عام  
2016 بين جمهورية سلوفاكيا ودولة الإمارات العربية المتحدة بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات  
المتبادلة (ويُشار إليه فيما بعد باسم "اتفاق الاستثمار بين سلوفاكيا والإمارات") .

اتفق الطرفان على ما يلي:

المادة الأولى  
الأهداف

1.1. يشجع الطرفان ويعززان التعاون بين البلدين بناءً على مبادئ الصداقة، والاحترام الكامل لسيادة كلا البلدين، والمصالح المشتركة، وفقاً للتشريعات الوطنية ذات الصلة، والقانون الدولي، وأحكام هذه الاتفاقية.

1.2. يشجع الطرفان بشكل خاص التعاون الاقتصادي والتجاري والشراكات الاستراتيجية في قطاعات ومجالات اهتمام محددة، بناءً على المساواة والمنفعة المتبادلة. ويقوم هذا التعاون وفق شروط وأحكام هذه الاتفاقية وأي شروط إضافية محددة في اتفاقيات منفصلة، أو مذكرات تفاهم، أو بروتوكولات تُبرم لتنفيذ مشاريع وبرامج محددة. ويمكن أن تشمل هذه المبادرات تعاوناً بين الطرفين، أو بين أحد الطرفين والقطاع الخاص، أو بين القطاع الخاص لكلا الطرفين، أو مع الجهات أو السلطات المختصة المكلفة بتنفيذ هذه المشاريع أو البرامج.

1.3. يشجع الطرفان التعاون بين السلطات وغيرها من الفاعلين الاقتصاديين من القطاع العام والخاص في كلا البلدين، وفقاً للتشريعات الوطنية للطرفين.

## المادة الثانية أغراض الاتفاقية

يسعى الطرفان إلى التعاون في المجالات الاقتصادية التالية:

### 1. التعاون في المجال الصناعي:

إجراء المشاورات اللازمة بين الطرفين للاستفادة من خبراتهما وتجاربهما الوطنية والدولية في المجالات التالية:

- أ. إنشاء مشاريع صناعية صغيرة ومتوسطة وتعزيز التعاون بين الشركات من كلا الطرفين.
- ب. الانتقال إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

### 2. التعاون الاقتصادي وصناديق الثروة السيادية:

أ. تبادل الخبرات والتجارب في مجال إعادة التصدير والمشاريع الاستثمارية الموجهة للتصدير والاستثمارات.

- ب. تبادل المعلومات الاقتصادية والتجارية والتشريعات الاقتصادية ودلائل التجارة لتعزيز وتطوير التعاون الاقتصادي وتطوير التبادل التجاري بين البلدين.
- ج. تعزيز التعاون وتبادل المعرفة الفنية بين القطاع الخاص لكلا الطرفين.

### 3. التعاون في مجال الاستثمارات:

- أ. تبادل المعلومات حول أنظمة الاستثمار المختلفة.
- ب. العمل على تبادل التسهيلات الإدارية والقانونية والمالية وجميع الإجراءات اللازمة للتعاون في مجال إنشاء مشاريع استثمارية مشتركة في كلا البلدين.

### 4. التعاون في مجال السياحة والخدمات اللوجستية والبنية التحتية ذات الصلة:

- يشمل التعاون المجالات التالية:
- أ. تبادل الخبرات والمعرفة الفنية في مجال السياحة والصناعات والخدمات ذات الصلة، من قبل فاعلين في القطاعين العام والخاص.
- ب. التعاون في مشاريع تطوير استراتيجية محددة في السياحة والصناعات ذات الصلة.

### 5. التعاون في مجال العقارات والأصول غير المنقولة والمرافق:

- 5.1 يشمل التعاون المجالات التالية:
- أ. شراء الأصول غير المنقولة المملوكة للدولة، وفقاً للإطار القانوني ذي الصلة للبلد المعني؛  
و/أو
- ب. الاستثمار المشترك في مشاريع تتضمن تطوير العقارات المملوكة للدولة.

لتنفيذ الأنشطة في هذا المجال من التعاون، يتفق الطرفان على أنه في حال اعتُبرت الاستثمارات في مرافق وأصول غير منقولة مملوكة للدولة في سلوفاكيا ضرورية وتم اعتبارها ذات مصلحة مشتركة، ستتعاون سلوفاكيا مع حكومة الإمارات للتطوير المشترك أو الاستثمار، وفق الشروط والأحكام المتفق عليها من قبل الطرفين لهذه الاتفاقية، أو بين كل طرف والقطاع الخاص، أو بين القطاعات الخاصة لكلا الطرفين. سُنظم هذه الترتيبات باتفاقيات منفصلة حسب الحاجة.

### 6. التعاون في مجال الزراعة والأمن الغذائي:

يشمل التعاون المجالات التالية:

أ. تبادل المعلومات والمعرفة في مجال المحاصيل والعمليات الزراعية.

ب. التعاون في مشاريع زراعية وبرامج الأمن الغذائي.

7. التعاون في مجالات اقتصادية أخرى:

لا شيء في هذه الاتفاقية يمنع الطرفين من التعاون في مجالات اقتصادية أخرى.

### المادة الثالثة

#### المشروعات الاستراتيجية والمشروعات ذات المصلحة العامة

3.1 بعد التشاور المشترك حول أولويات التنمية الاقتصادية ورفاهية شعبيهما، اتفق الطرفان على تنفيذ مشروع فعلي يُعتبر استراتيجياً لتحقيق أهداف هذه الاتفاقية، كما هو محدد أدناه:

أ) بناء وتشغيل الميناء الجديد متعدد الوسائط للبضائع في براتيسلافا على نهر الدانوب، في موقع "بالينيسكو" (ويُشار إليه فيما بعد باسم المشروع (أ))

3.2 بناءً على هذا المشروع المحدد بشكل مشترك والذي يعتبر ذا أهمية استراتيجية للتنمية الاقتصادية لكلا الطرفين، وفي سعيهما لإعماله وتنفيذه،

تقترح حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة أن يتعاون المستثمرون من القطاع الخاص في دولة الإمارات مع حكومة جمهورية سلوفاكيا لتنفيذ المشروع (أ)، والذي سيتم تنفيذه واستغلاله بشكل مشترك من قبل الطرفين المتعاقدين.

3.3 شريطة الامتثال للتشريعات ذات الصلة في كل من الاتحاد الأوروبي وجمهورية سلوفاكيا ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومن أجل تحقيق أهداف هذه الاتفاقية، تُعفى العقود والبرامج والاتفاقات المتعلقة بالمشروع (أ)، في نطاق اختصاص كلا الطرفين المتعاقدين، من إجراءات الشراء العام أو المناقصة العامة أو العطاءات التنافسية أو أي إجراءات أخرى، وذلك عند التصديق على هذا الاتفاقية.

3.4 لأغراض المشروع (أ)، تتولى حكومة سلوفاكيا ما يلي:

- أ. الدخول في اتفاقية استراتيجية مع الكيان المرشح من قبل الإمارات (المُشار إليه فيما بعد بـ "الكيان")
- ب. إبرام اتفاق مشروع مشترك مع الكيان، من خلال شركة تخضع بشكل مباشر أو غير مباشر للولاية وزارة النقل، وذلك حيثما تسمح القوانين السلوفاكية السارية، ومن دون الحاجة إلى إجراءات الشراء العام أو المناقصة العامة، ويكون الغرض من هذا الاتفاق تنفيذ بناء المشروع (أ) وتشغيله.
- ج. انفاذ جميع التدابير التشريعية والإدارية اللازمة للتنفيذ الناجح للمشروع؛
- د. ضمان إصدار جميع التصاريح المطلوبة لتطوير المشروع (أ) للكيان دون تأخير، وفقاً للقوانين واللوائح السلوفاكية ذات الصلة.
- هـ. تأكيد أن المشروع أ قد تم إعلانه استثماراً استراتيجياً وفقاً للقوانين واللوائح السلوفاكية ذات الصلة؛
- و. اتخاذ جميع القرارات اللازمة، بما في ذلك تعديل القرارات المتخذة سابقاً إذا اقتضى تنفيذ المشروع (أ) ذلك، أو تفويض هذه الصلاحيات إلى وزارة النقل أو غيرها من السلطات الحكومية والشركات الخاضعة بشكل مباشر أو غير مباشر لولاية وزارة النقل، وذلك بالقدر اللازم لضمان التنفيذ الناجح للمشروع (أ).

### 3.5 لأغراض المشروع (أ)، تقوم حكومة الإمارات بما يلي:

- أ. الالتزام بتشجيع الكيان المعين على تنفيذ استثمار بقيمة [250.000.000 يورو] ضمن إطار المشروع (أ). يمكن تمويل هذا الاستثمار من خلال الموارد المالية الخاصة بالكيان المعين أو قروض بنكية، أو أموال من الشركاء، أو عائدات استثمارية مسبقة من أطراف ثالثة، أو مصادر مماثلة، شرط استكمال التحقق من الجدوى المالية للمشروع (أ)، وتوقيع اتفاقية ملزمة قانوناً بهذا الشأن؛
- ب. يتفق الطرفان على أن البيئة الضريبية الحالية في سلوفاكيا مناسبة للمشروع (أ) المبرمج ولاستثمارات مماثلة.
- ب) تطوير منطقة ميناء براتيسلافا على نهر الدانوب في موقع الميناء "وينتر" (ويُشار إليه فيما بعد باسم «المشروع (ب)»).

3.6 استناداً إلى هذا المشروع المشترك الذي تم تحديده بوصفه مشروعاً ذا أهمية استراتيجية للتنمية الاقتصادية للطرفين المتعاقدين، وسعيًا إلى دراسة جدواه وتنفيذه، تقترح حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة أن يتعاون المستثمرون من القطاع الخاص في دولة الإمارات مع حكومة جمهورية سلوفاكيا لتنفيذ المشروع (ب)، الذي سيتم تنفيذه واستغلاله بشكل مشترك من قبل الطرفين المتعاقدين.

3.7 شريطة الامتثال للتشريعات ذات الصلة في كل من الاتحاد الأوروبي وجمهورية سلوفاكيا ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومن أجل تحقيق أهداف هذا الاتفاق، تُعفى العقود والبرامج والاتفاقات المتعلقة بالمشروع (ب)، في نطاق اختصاص كلا الطرفين، من إجراءات الشراء العام أو المناقصة العامة أو العطاءات التنافسية أو أي إجراءات أخرى، وذلك عند التصديق على هذه الاتفاقية.

3.8 لأغراض المشروع (ب)، تتولى حكومة جمهورية سلوفاكيا ما يلي:

أ. إبرام اتفاق استراتيجي مع الكيان المرشح من دولة الإمارات العربية المتحدة؛

ب. إبرام اتفاق مشروع مشترك مع الكيان، من خلال شركة تخضع بشكل مباشر أو غير مباشر لولاية وزارة النقل، وذلك حيثما تسمح القوانين السلوفاكية السارية، ومن دون الحاجة إلى إجراءات الشراء العام أو المناقصة العامة، ويكون الغرض من الاتفاق تنفيذ المشروع (ب) وتشغيله طالما كان ذلك ممكناً، من أجل تحقيق أفضل قيمة ممكنة من إعادة تطوير المنطقة المتبقية من ميناء براتيسلافا في موقع الميناء "وينتر"؛

ج. تنفيذ جميع التدابير التشريعية والإدارية اللازمة لضمان التنفيذ الناجح للمشروع (ب)؛

د. ضمان إصدار جميع التصاريح اللازمة لتطوير المشروع (ب)، التي تندرج ضمن اختصاص جمهورية سلوفاكيا، لصالح الكيان من دون تأخير، وذلك وفقاً للقوانين واللوائح السلوفاكية ذات الصلة؛ و

هـ. اتخاذ جميع القرارات اللازمة، بما في ذلك تعديل القرارات المتخذة سابقاً إذا اقتضى تنفيذ المشروع (ب) ذلك، أو تفويض هذه الصلاحيات إلى وزارة النقل أو غيرها من السلطات الحكومية والشركات الخاضعة بشكل مباشر أو غير مباشر لولاية وزارة النقل، وذلك بالقدر اللازم لضمان التنفيذ الناجح للمشروع (ب).

3.9 لأغراض المشروع (ب)، تتولى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة ما يلي:  
أ) الالتزام بتشجيع الكيان المعين على تنفيذ استثمار تبلغ قيمته الأدنى [1,000,000,000 يورو] في إطار المشروع (ب)، بما في ذلك إعادة تطوير منطقة ميناء براتيسلافا في موقع الميناء "وينتر".  
ويجوز تمويل هذا الاستثمار من أموال الكيان الخاصة، أو من القروض المصرفية، أو من أموال الشركاء، أو من عوائد ما قبل الاستثمار من أطراف ثالثة، أو من مصادر مماثلة، وذلك رهن باستكمال دراسة الجدوى المالية للمشروع (ب) وإبرام اتفاق قانوني ملزم بهذا الشأن.

ب) يتفق الطرفان المتعاقدان على أن البيئة الضريبية الحالية في جمهورية سلوفاكيا تُعد ملائمة للمشروع (ب) والاستثمارات المماثلة.

#### المادة الرابعة الاتفاقيات الإقليمية والدولية

4.1 لا تؤثر هذه الاتفاقية على التزامات جمهورية سلوفاكيا بصفتها دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، ولا على التزامات دولة الإمارات العربية المتحدة بصفتها دولة عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (ويُشار إليه فيما بعد باسم "مجلس التعاون")، ويظل خاضعاً لتلك الالتزامات.

وبناءً عليه، لا يجوز الاستشهاد بأحكام هذه الاتفاقية أو تفسيرها، كلياً أو جزئياً، بطريقة تُبطل أو تعدل أو تؤثر بأي شكل على التزامات جمهورية سلوفاكيا بموجب معاهدات تأسيس الاتحاد الأوروبي، أو الالتزامات بموجب اتفاق الاستثمار بين سلوفاكيا والإمارات، أو التزامات دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب معاهدات تأسيس مجلس التعاون، أو الالتزامات بموجب اتفاق الاستثمار بين سلوفاكيا والإمارات.

4.2 لا تؤثر هذا الاتفاقية على حقوق والتزامات الأشخاص الاعتباريين التي تمتلك جمهورية سلوفاكيا فيها حصصاً. وبناءً عليه، لا يجوز الاستشهاد بأحكام هذه الاتفاقية أو تفسيرها، كلياً أو جزئياً، بطريقة تُلغي أو تعدل أو تؤثر أو تحد من الالتزامات أو الحقوق للأشخاص الاعتباريين التي تمتلك جمهورية سلوفاكيا فيها حصصاً، والناشئة عن العقود التي هي أطراف فيها أو القرارات التي تُلزم بها.

## المادة الخامسة التفسيرات وتسوية المنازعات

5.1 تُحل أي منازعة قد تنشأ بين الطرفين المتعاقدين نتيجة تفسير أو تنفيذ هذا الاتفاق ودياً من خلال المشاورات والمفاوضات عبر القنوات الدبلوماسية بين الطرفين المتعاقدين.

5.2 يلتزم الطرفان المتعاقدان، لأغراض هذا الاتفاق فقط، بالامتنال وتطبيق القواعد القانونية السارية التي تحظر الفساد في إطار العلاقة التعاقدية المنصوص عليها.

## المادة السادسة المدة والتجديد والإنهاء

6.1 تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين (30) التالي لاستلام آخر إشعار مكتوب، عبر القنوات الدبلوماسية، ويُعلم من خلاله كل طرف الطرف الآخر باستكمال الإجراءات القانونية الداخلية المطلوبة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

6.2 تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة خمس سنوات، ويتم تجديدها تلقائياً لفترات متتالية مدتها خمس سنوات.

6.3 يجوز لأي طرف إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت عن طريق إخطار الطرف الآخر كتابياً عبر القنوات الدبلوماسية؛ ويصبح هذا الإنهاء ساري المفعول بعد ستة أشهر من تاريخ الإخطار.

6.4 لا تؤثر إنهاء هذه الاتفاقية على استيفاء الالتزامات أو التعهدات أو المشاريع أو برامج العمل أو العقود أو الاتفاقيات التي نشأت بموجب هذه الاتفاقية وقبل انهاءها، والتي ستستمر حتى اكتمالها، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك كتابياً.

6.5 يجوز تعديل أحكام هذه الاتفاقية باتفاق مكتوب متبادل بين الطرفين؛ ويدخل أي تعديل حيز التنفيذ وفقاً للفقرة 1.

تم التوقيع في أبوظبي بتاريخ 10/20/2025, بنسختين أصليتين باللغات السلوفاكية والعربية والإنجليزية،  
وجميع النصوص متساوية في الحجية. في حال وجود اختلافات في تفسير الاتفاقية، يسود النص  
الإنجليزي.



عن

حكومة جمهورية سلوفاكيا



عن

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة



**Agreement**  
**Between**  
**The Government of the Slovak Republic**  
**And**  
**The Government of the United Arab Emirates**  
**On**  
**Economic Cooperation**

**Preamble**

The Government of the United Arab Emirates and the Government of the Slovak Republic, (hereinafter collectively referred to as the “Contracting Parties”, and individually as the “Contracting Party”);

**DESIRING** to strengthen relations between the two countries with the aim of enhancing distinguished bilateral relations, promoting entrepreneurship and fostering collaboration in areas of mutual interest and cooperation;

**ACKNOWLEDGING** the sincere aspiration to establish the Agreement between the Government of the United Arab Emirates and the Government of the Slovak Republic on Economic Cooperation (hereinafter referred to as the “Agreement”) as a framework for advancing bilateral relations, encompassing mutually agreed fields of cooperation as outlined in this Agreement to promote the interests and welfare of their people; and

**REAFFIRMING** the commitment of the Contracting Parties to respect and uphold the principles enshrined in the 2016 Agreement between the United Arab Emirates and the Slovak Republic for the Promotion and Reciprocal Protection of Investments (hereinafter referred to as “Slovakia-UAE BIT”)

the Contracting Parties, have agreed as follows:

## **Article 1**

### **Objectives**

1.1. The Contracting Parties shall encourage and promote cooperation between the two countries based on principles of friendship, full respect of the sovereignty of both countries, and common interests in accordance with relevant national legislation, international law, and the provisions of this Agreement.

1.2. The Contracting Parties shall particularly encourage economic cooperation and strategic partnerships in specific sectors and areas of interest, based on equality and mutual benefit. Such cooperation shall adhere to the terms and conditions of any additional terms outlined in separate agreements, memoranda of understanding, or protocols concluded to implement specific projects and programs based on the will of the Contracting Parties to this Agreement. These initiatives may involve cooperation between the Contracting Parties, between one Contracting Party and the private sector, between the private sectors of both Contracting Parties, or with competent bodies or authorities tasked with executing such projects or programs.

1.3. The Contracting Parties will encourage cooperation between authorities, and other public and private economic operators of both countries, in accordance with the national legislation of the Contracting Parties.

## **Article 2**

### **Purpose of the Agreement**

The Contracting Parties shall pursue cooperation in the following economic fields:

2.1. Cooperation in the industrial field:

Conducting the necessary consultations between both Contracting Parties to benefit from their respective national and international expertise and experience in the following areas:

- a) Creating of small and medium industrial ventures and fostering collaboration between enterprises from both Contracting Parties.

b) Transitioning to a knowledge-based economy.

2.2. Economic Cooperation and Sovereign Wealth Funds:

a) Exchanging expertise and experience in re-exportation and export-driven investment projects and investments.

b) Sharing economic and commercial information, economic legislation, and business directories to promote and develop economic cooperation and advance commercial exchange between the two countries.

c) Fostering collaboration and exchange of know-how between the private sectors of both Contracting Parties.

2.3. Cooperation in the field of investments:

a) Exchanging information on different investment systems.

b) Working on the exchange of administrative, legal, and financial facilities and all procedures necessary for cooperation in the field of establishment of joint investment ventures in both countries.

2.4. Cooperation in the field of tourism, logistics and related infrastructure:

The cooperation shall include the following areas:

a) Exchange of experience and know-how in the field of tourism and related industries and services, both from public and private sector actors.

b) Collaboration on specific strategic development projects in tourism and related industries.

2.5. Cooperation in the field of real estate, immovable assets and facilities:

The cooperation shall encompass the following areas:

a) Purchasing immovable assets under the state ownership in accordance with the relevant framework of the respective country; and/or

b) Jointly investing in projects involving the development of properties under state ownership.

To implement activities in this field of cooperation, the Parties agree that, where investments in specific state-owned facilities and immovable assets in the Slovak Republic are deemed necessary and mutual interest is established, the Government of the Slovak Republic shall engage with the Government of the United Arab Emirates in discussions on joint development or investment in relation to such facilities or assets, subject to terms and conditions agreed upon by the Contracting Parties to this Agreement, or between each Contracting Party and the private sector, or between the private sectors of both Parties. Such arrangements shall be governed by separate agreements as required.

2.6. Cooperation in the field of agriculture and food security:

The cooperation shall encompass the following areas:

a) Exchanging information and know-how in agricultural cultures and processes.

b) Collaborating on agricultural projects and food security programs.

2.7. Cooperation in other economic fields:

Nothing in this Agreement will prohibit the Contracting Parties to cooperate in other economic fields.

### **Article 3**

#### **Strategic and Projects of Public Interest**

3.1. Having jointly deliberated on the priorities of economic development and the welfare of their peoples, both Contracting Parties have agreed to implement an effective project deemed strategic in fulfilling the objectives of this Agreement, as identified below:

**A) Build and operate the New Multimodal Cargo Port of Bratislava on Danube in location of the Pálenisko (hereinafter referred to as 'the Project A').**

3.2. Based on this conjointly identified project of strategic importance for the economic development of both Contracting Parties, and in pursuit to its feasibility and implementation, the Government of the United Arab Emirates proposes that the United Arab Emirates based private sector investors collaborate with the Government of the Slovak

Republic to implement the Project A, which will be jointly carried out and utilized by both Contracting Parties.

3.3. Subject to compliance with relevant European Union, Slovak Republic and United Arab Emirates laws, to fulfil the objectives of this Agreement, contracts, programs, and agreements related to the Project A shall be exempt in both Contracting Parties' jurisdictions from public procurement, public tender, competitive bidding, or any other procedures upon ratification of this Agreement.

3.4. For the purposes of the Project A the Government of the Slovak Republic shall:

- a) Enter into a strategic agreement with the Entity nominated by the United Arab Emirates (hereinafter referred to as the 'Entity');
- b) Enter, through a company, directly or indirectly controlled by the Ministry of Transport, into a joint venture agreement with the Entity, where permitted by applicable Slovak laws, without requiring public procurement or public tender, which purpose will be to carry out building of the Project A and to operate the Project A.;
- c) Implement all legislative and administrative measures required for the successful execution of the Project A; and
- d) Ensure that all permits required for the development of the Project A are issued to the Entity without delay, in accordance with the relevant Slovak laws and regulations;
- e) Confirm that the Project A was declared a strategic investment in accordance with the relevant Slovak laws and regulations;
- f) Take all necessary decisions, including changes to decisions already taken, if required for the implementation of Project A, or delegate them to Ministry of Transport or the other state authorities and company, directly or indirectly controlled by the Ministry of Transport, which will be required for the successful implementation of Project A.

3.5. For the purposes of the Project A, the Government of the United Arab Emirates:

- a) Commit to encouraging the designated Entity to implement investment valued at minimum [250.000.000 EUR] within the framework of the Project A. This investment may be financed by the designated Entity's own funds, bank loans, funds from partners, pre-investment proceeds from third parties, or similar sources, subject to the finalization of the Project A's financial feasibility and the execution of a legally binding agreement to that effect.
- b) The Contracting Parties agree that the current tax environment in the Slovak Republic is conducive to the planned Project A and similar investments.

**B) Development of the Area of the Port of Bratislava on Danube in location of the Winter Port (hereinafter referred to as 'the Project B').**

3.6. Based on this conjointly identified project of strategic importance for the economic development of both Contracting Parties, and in pursuit to its feasibility and implementation, the Government of the United Arab Emirates proposes that the United Arab Emirates based private sector investors collaborate with the Government of the Slovak Republic to implement the Project B which will be jointly carried out and utilized by both Contracting Parties.

3.7. Subject to compliance with relevant European Union, Slovak Republic and the United Arab Emirates laws, to fulfil the objectives of this Agreement, contracts, programs, and agreements related to the Project B shall be exempt in both Parties' jurisdictions from public procurement, public tender, competitive bidding, or any other procedures upon ratification of this Agreement.

3.8. For the purposes of the Project B, the Government of the Slovak Republic shall:

- a) Enter into a strategic agreement with the Entity nominated by the United Arab Emirates;
- b) Enter, through a company, directly or indirectly controlled by the Ministry of Transport, into a joint venture agreement with the Entity, where permitted

by applicable Slovak laws, without requiring public procurement or public tender, which purpose will be to carry out the Project B and to operate the Project B for as long as feasible in order to obtain the best value from the redevelopment of the Remaining Area of the Port of Bratislava in location of the Winter Port;

- c) Implement all legislative and administrative measures required for the successful execution of the Project B;
- d) Ensure that all permits, within competence of the Slovak Republic, required for the development of the Project B are issued to the Entity without delay, in accordance with and subject to the relevant Slovak laws and regulations; and
- e) Take all necessary decisions, including changes to decisions already taken, if required for the implementation of Project B, or delegate them to Ministry of Transport or the other state authorities and company, directly or indirectly controlled by the Ministry of Transport, which will be required for the successful implementation of Project B.

3.9. For the purposes of the Project B, the Government of the United Arab Emirates:

- a) Commit to encouraging the designated Entity to implement investment valued at minimum [1.000.000.000 EUR] within the framework of the Project B, including the planned redevelopment of the Area of Port of Bratislava in location of the Winter Port. This investment may be financed by the designated Entity's own funds, bank loans, funds from partners, pre-investment proceeds from third parties, or similar sources, subject to the finalization of the Project B's financial feasibility and the execution of a legally binding agreement to that effect.
- b) The Contracting Parties agree that the current tax environment in the Slovak Republic is conducive to the planned Project B and similar investments.

#### **Article 4**

##### **Regional and International Agreements**

4.1 This Agreement shall not affect the obligations of the Slovak Republic as a member state of the European Union and the obligations of the United Arab Emirates as the member

state of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf (hereinafter referred to as the “GCC”), and it remains subject to those obligations.

Accordingly, the provisions of this Agreement shall not be cited or interpreted, neither in whole nor in part, in a manner that invalidates, amends or otherwise affects the obligations of the Slovak Republic under the Treaties founding the European Union, the obligations under the Slovakia-UAE BIT and the obligations of the United Arab Emirates under the Treaties founding the GCC, and the obligations under the Slovakia-UAE BIT .

4.2 This agreement shall not affect prejudice to the rights and obligations of legal entities of which Slovak Republic is a shareholder. Accordingly, the provisions of this Agreement shall not be cited or construed, in whole or in part, in a manner that would abrogate, modify or otherwise affect or limit the obligations or rights of the legal persons of which Slovak Republic is a shareholder arising out of contracts to which they are parties or decisions by which they are bound.

## **Article 5**

### **Interpretations and disputes resolution**

5.1. Any dispute that may arise between the Contracting Parties from the interpretation or the implementation of this Agreement shall be settled amicably through consultations and negotiations through diplomatic channels between the two Contracting Parties.

5.2. The Contracting Parties, solely for the purposes of this Agreement, undertake to comply with and enforce applicable legal rules prohibiting corruption within the framework of the contractual relationship established herein.

## **Article 6**

### **Duration, Renewal, and Termination**

6.1. This Agreement shall enter into force on the thirtieth (30th) day following the receipt of the last written notification, transmitted through diplomatic channels, by which each Contracting Party informs the other Contracting Party of the completion of its domestic legal procedures required for the entry into force of the Agreement.


6.2. This Agreement shall be valid for a period of five years and shall be automatically renewed for successive five-year periods.

6.3. Either Contracting Party may terminate this Agreement at any time by notifying the other Contracting Party in writing through diplomatic channels; such termination shall take effect six months after the date of notification.

6.4. Termination of this Agreement shall not affect the fulfilment of engagements, commitments, projects, work programs, contracts, or agreements initiated under this Agreement prior to termination, which shall continue until their completion, unless both Contracting Parties agree otherwise in writing.

6.5. The provisions of this Agreement may be amended by mutual written agreement of the Contracting Parties; any such amendment shall enter into force in accordance with paragraph 1.

Signed in Abu Dhabi on 10/20/2025, in two original copies, each in the Slovak, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In the case of differences in the interpretation of the Agreement, the English text shall prevail.

  
**ON BEHALF**  
**OF THE GOVERNMENT**  
**OF THE UNITED ARAB EMIRATES**

  
**ON BEHALF**  
**OF THE GOVERNMENT OF THE**  
**SLOVAK REPUBLIC**



Dohoda  
medzi vládou Spojených arabských emirátov  
a vládou Slovenskej republiky  
o hospodárskej spolupráci

**Preambula**

Vláda Spojených arabských emirátov a Vláda Slovenskej republiky (ďalej spoločne len „zmluvné strany“ a jednotlivito „zmluvná strana“),

**SÚHLASÍME** s posilnením vzťahov medzi oboma krajinami s cieľom zlepšiť vzájomné bilaterálne vzťahy, podporovať podnikanie a rozvíjať spoluprácu v oblastiach spoločného záujmu a spolupráce,

**BERÚC NA VEDOMIE** úprimnú snahu uzavrieť Dohodu medzi vládou Spojených arabských emirátov a vládou Slovenskej republiky o hospodárskej spolupráci (ďalej len „dohoda“)

ako rámec pre rozvoj bilaterálnych vzťahov, zahŕňajúci vzájomne dohodnuté oblasti spolupráce uvedené v tejto dohode s cieľom podporovať záujmy a blaho svojich občanov; a

**POTVRDZUJÚC** záväzok zmluvných strán dodržiavať a podporovať zásady zakotvené v Dohode medzi Spojenými arabskými emirátmi a Slovenskou republikou o podpore a vzájomnej ochrane investícií z roku 2016 (ďalej len „BIT medzi SAE a SR“)

zmluvné strany sa dohodli takto:

**Článok 1**

**Ciele**

1.1. Zmluvné strany podporujú a propagujú spoluprácu medzi oboma krajinami na základe zásad priateľstva, plného rešpektovania zvrchovanosti oboch krajín a spoločných záujmov

v súlade s príslušnými vnútroštátnymi právnymi predpismi, medzinárodným právom a ustanoveniami tejto dohody.

1.2. Zmluvné strany budú osobitne podporovať hospodársku spoluprácu a strategické partnerstvá v konkrétnych odvetviach a oblastiach záujmu na základe rovnosti a vzájomnej prospešnosti. Takáto spolupráca sa riadi podmienkami stanovenými v dodatočných ustanoveniach uvedených v samostatných dohodách, memorandách o porozumení alebo protokoloch uzavretých na účely realizácie konkrétnych projektov a programov na základe vôle zmluvných strán tejto dohody. Tieto iniciatívy môžu zahŕňať spoluprácu medzi zmluvnými stranami, medzi jednou zmluvnou stranou a súkromným sektorom, medzi súkromnými sektormi oboch zmluvných strán alebo s príslušnými orgánmi alebo orgánmi poverenými vykonávaním takýchto projektov alebo programov.

1.3. Zmluvné strany budú podporovať spoluprácu medzi orgánmi a inými verejnými a súkromnými hospodárskymi subjektmi oboch krajín v súlade s vnútroštátnymi právnymi predpismi zmluvných strán.

## **Článok 2**

### **Účel dohody**

Zmluvné strany budú pokračovať v spolupráci v týchto hospodárskych oblastiach:

#### 2.1. Spolupráca v priemyselnej oblasti:

Vedenie potrebných konzultácií medzi oboma zmluvnými stranami s cieľom využiť ich príslušné národné a medzinárodné odborné znalosti a skúsenosti v nasledujúcich oblastiach:

- a) vytváranie malých a stredných priemyselných podnikov a podpora spolupráce medzi podnikmi oboch zmluvných strán,
- b) prechod na znalostnú ekonomiku.

#### 2.2. Hospodárska spolupráca a štátne investičné fondy:

- a) výmena odborných znalostí a skúseností v oblasti reexportu a investičných projektov a investícií zameraných na export,

- b) zdieľanie ekonomických a obchodných informácií, ekonomickej legislatívy a obchodných adresárov s cieľom podporovať a rozvíjať hospodársku spoluprácu a posilňovať obchodnú výmenu medzi oboma krajinami,
- c) podporovať spoluprácu a výmenu know-how medzi súkromnými sektormi oboch zmluvných strán.

#### 2.3. Spolupráca v oblasti investícií:

- a) výmena informácií o rôznych investičných systémoch,
- b) práca na výmene administratívnych, právnych a finančných prostriedkov a všetkých postupov potrebných na spoluprácu v oblasti zakladania spoločných investičných podnikov v oboch krajinách.

#### 2.4. Spolupráca v oblasti cestovného ruchu, logistiky a súvisiacej infraštruktúry:

Spolupráca zahŕňa nasledujúce oblasti:

- a) výmena skúseností a know-how v oblasti cestovného ruchu a súvisiacich odvetví a služieb, a to ako zo strany verejného, tak aj súkromného sektora,
- b) spolupráca na konkrétnych strategických rozvojových projektoch v oblasti cestovného ruchu a súvisiacich odvetví.

#### 2.5. Spolupráca v oblasti nehnuteľností, nehnuteľného majetku a zariadení:

Spolupráca sa bude týkať nasledujúcich oblastí:

- a) nákup nehnuteľného majetku vo vlastníctve štátu v súlade s príslušným rámcom príslušnej krajiny, a/alebo
- b) spoločné investovanie do projektov týkajúcich sa rozvoja nehnuteľností vo vlastníctve štátu.

Na realizáciu činností v tejto oblasti spolupráce sa zmluvné strany dohodli, že v prípadoch, keď sa investície do konkrétnych štátnych zariadení a nehnuteľného majetku v Slovenskej republike považujú za potrebné a je preukázaný vzájomný záujem, Vláda Slovenskej republiky začne s vládou Spojených arabských emirátov rokovania o spoločnom rozvoji alebo investovaní do takýchto zariadení alebo majetku podľa podmienok dohodnutých zmluvnými stranami tejto dohody alebo medzi každou zmluvnou stranou a súkromným sektorom alebo medzi súkromnými sektormi oboch strán. Takéto opatrenia sa budú riadiť podľa potreby samostatnými dohodami.

2.6. Spolupráca v oblasti poľnohospodárstva a potravinovej bezpečnosti:

Spolupráca sa bude týkať nasledujúcich oblastí:

- a) výmena informácií a know-how v oblasti poľnohospodárskych plodín a procesov,
- b) spolupráca na poľnohospodárskych projektoch a programoch potravinovej bezpečnosti.

2.7. Spolupráca v iných hospodárskych oblastiach:

Žiadne ustanovenie tejto dohody nebráni zmluvným stranám spolupracovať v iných hospodárskych oblastiach.

### **Článok 3**

#### **Strategické projekty a projekty verejného záujmu**

3.1. Po spoločnom zvážení priorit hospodárskeho rozvoja a blahobytu svojich obyvateľov sa obe zmluvné strany dohodli na realizácii účinného projektu, ktorý sa považuje za strategický pre splnenie cieľov tejto dohody, ako je uvedené nižšie:

A) Vybudovať a prevádzkovať nový multimodálny nákladný prístav v Bratislave na Dunaji v lokalite Pálenisko (ďalej len „projekt A“).

3.2. Na základe tohto spoločne identifikovaného projektu strategického významu pre hospodársky rozvoj oboch zmluvných strán a v záujme jeho realizovateľnosti a implementácie vláda Spojených arabských emirátov navrhuje, aby investori zo súkromného sektora so sídlom v Spojených arabských emirátoch spolupracovali s vládou Slovenskej republiky na implementácii projektu A, ktorý budú spoločne realizovať a využívať obe zmluvné strany.

3.3. S výhradou dodržiavania príslušných právnych predpisov Európskej únie, Slovenskej republiky a Spojených arabských emirátov, na účely splnenia cieľov tejto dohody, zmluvy, programy a dohody súvisiace s projektom A budú v jurisdikcii oboch zmluvných strán po ratifikácii tejto dohody oslobodené od verejného obstarávania, verejnej súťaže, konkurenčného výberového konania alebo akýchkoľvek iných postupov.

- 3.4. Na účely projektu A vláda Slovenskej republiky:
- a) uzavrie strategickú dohodu s subjektom nominovaným Spojenými arabskými emirátmi (ďalej len „subjekt“),
  - b) uzatvorí prostredníctvom spoločností priamo alebo nepriamo kontrolovanej Ministerstvom dopravy dohodu o spoločnom podniku s subjektom, ak to umožňujú platné slovenské zákony, bez nutnosti verejného obstarávania alebo verejnej súťaže, ktorej účelom bude realizácia výstavby projektu A a prevádzka projektu A,
  - c) Implementuje všetky legislatívne a administratívne opatrenia potrebné na úspešnú realizáciu projektu A, a
  - d) zabezpečí, aby všetky povolenia potrebné na rozvoj projektu A boli vydané subjektu bezodkladne v súlade s príslušnými slovenskými zákonmi a predpismi,
  - e) potvrdí, že projekt A bol vyhlásený za strategickú investíciu v súlade s príslušnými slovenskými zákonmi a predpismi,
  - f) prijme všetky potrebné rozhodnutia, vrátane zmien už prijatých rozhodnutí, ak je to potrebné na realizáciu projektu A, alebo ich delegovať na ministerstvo dopravy alebo iné štátne orgány a spoločnosti, priamo alebo nepriamo kontrolované ministerstvom dopravy, ktoré budú potrebné na úspešnú realizáciu projektu A.
- 3.5. Na účely projektu A vláda Spojených arabských emirátov:
- a) zaviazá podporovať určený subjekt, aby v rámci projektu A realizoval investíciu v hodnote minimálne [250 000 000 EUR]. Táto investícia môže byť financovaná z vlastných prostriedkov určeného subjektu, bankových úverov, prostriedkov od partnerov, predinvestičných výnosov od tretích strán alebo podobných zdrojov, pod podmienkou finalizácie finančnej realizovateľnosti projektu A a uzavretia právne záväznej dohody v tomto zmysle,
  - b) zmluvné strany sa zhodujú, že súčasné daňové prostredie v Slovenskej republike je priaznivé pre plánovaný projekt A a podobné investície.
- B) Development oblasti bratislavského prístavu na Dunaji v lokalite zimného prístavu (ďalej len „projekt B“).
- 3.6. Na základe tohto spoločne identifikovaného projektu strategického významu pre hospodársky rozvoj oboch zmluvných strán a v záujme jeho realizovateľnosti

a implementácie vláda Spojených arabských emirátov navrhuje, aby investori zo súkromného sektora so sídlom v Spojených arabských emirátoch spolupracovali s vládou Slovenskej republiky na implementácii projektu B, ktorý budú spoločne realizovať a využívať obe zmluvné strany.

3.7. S výhradou dodržiavania príslušných zákonov Európskej únie, Slovenskej republiky a Spojených arabských emirátov, na splnenie cieľov tejto dohody, zmluvy, programy a dohody súvisiace s projektom B budú v jurisdikcii oboch strán oslobodené od verejného obstarávania, verejnej súťaže, konkurenčného výberového konania alebo akýchkoľvek iných postupov po ratifikácii tejto dohody.

3.8. Na účely projektu B vláda Slovenskej republiky:

- a) uzavrie strategickú dohodu s subjektom nominovaným Spojenými arabskými emirátmi,
- b) prostredníctvom spoločnosti priamo alebo nepriamo kontrolovanej Ministerstvom dopravy uzavrieť dohodu o spoločnom podniku s subjektom, ak to umožňujú platné slovenské zákony, bez nutnosti verejného obstarávania alebo verejnej súťaže, ktorej účelom bude realizácia projektu B a prevádzkovanie projektu B tak dlho, ako to bude možné, s cieľom dosiahnuť čo najvyššiu hodnotu z prestavby zvyšnej časti bratislavského prístavu v lokalite zimného prístavu,
- c) vykoná všetky legislatívne a administratívne opatrenia potrebné na úspešnú realizáciu projektu B;
- d) zabezpečí, aby všetky povolenia v rámci právomoci Slovenskej republiky potrebné na rozvoj projektu B boli bezodkladne vydané subjektu v súlade s príslušnými slovenskými zákonmi a predpismi a na základe nich, a
- e) prijme všetky potrebné rozhodnutia, vrátane zmien už prijatých rozhodnutí, ak je to potrebné na realizáciu projektu B, alebo ich deleguje na ministerstvo dopravy alebo iné štátne orgány a spoločnosti, priamo alebo nepriamo kontrolované ministerstvom dopravy, ktoré budú potrebné na úspešnú realizáciu projektu B.

3.9. Na účely projektu B vláda Spojených arabských emirátov:

- a) sa zaväzuje podporovať určený subjekt, aby v rámci projektu B realizoval investíciu v hodnote minimálne [1 000 000 000 EUR], vrátane plánovaného developmentu oblasti bratislavského prístavu v lokalite zimného prístavu. Táto

investícia môže byť financovaná z vlastných zdrojov určeného subjektu, bankových úverov, prostriedkov od partnerov, predinvestičných výnosov od tretích strán alebo podobných zdrojov, pod podmienkou finalizácie finančnej realizovateľnosti projektu B a uzavretia právne záväznej dohody v tomto zmysle.

- b) Zmluvné strany sa zhodujú, že súčasné daňové prostredie v Slovenskej republike je priaznivé pre plánovaný projekt B a podobné investície.

## Článok 4

### Regionálne a medzinárodné dohody

4.1 Táto dohoda nemá vplyv na záväzky Slovenskej republiky ako členského štátu Európskej únie a záväzky Spojených arabských emirátov ako členského štátu Rady pre spoluprácu arabských štátov Perzského zálivu (ďalej len „GCC“) a naďalej podlieha týmto záväzkom.

V súlade s tým sa ustanovenia tejto dohody nesmú citovať ani vykladať, ani v celom rozsahu, ani čiastočne, spôsobom, ktorý by zrušil, zmenil alebo inak ovplyvnil záväzky Slovenskej republiky vyplývajúce zo zmlúv o založení Európskej únie, záväzky vyplývajúce z Dohody o investíciách medzi Slovenskom a Spojenými arabskými emirátmi a záväzky Spojených arabských emirátov vyplývajúce zo zmlúv o založení GCC a záväzky vyplývajúce z dohody BIT medzi SR a SAE.

4.2 Táto dohoda nemá vplyv na práva a povinnosti právnických osôb, ktorých akcionárom je Slovenská republika. Preto sa ustanovenia tejto dohody nesmú citovať ani vykladať, či už v celom rozsahu alebo čiastočne, spôsobom, ktorý by zrušil, zmenil alebo inak ovplyvnil alebo obmedzil povinnosti alebo práva právnických osôb, ktorých akcionárom je Slovenská republika, vyplývajúce zo zmlúv, ktorých sú zmluvnými stranami, alebo z rozhodnutí, ktorými sú viazané.

## **Článok 5**

### **Výklad a riešenie sporov**

5.1. Akýkoľvek spor, ktorý môže vzniknúť medzi zmluvnými stranami v súvislosti s výkladom alebo vykonávaním tejto dohody, sa urovná zmierlivou cestou prostredníctvom konzultácií a rokovaní diplomatickou cestou medzi oboma zmluvnými stranami.

5.2. Zmluvné strany sa výlučne na účely tejto dohody zaväzujú dodržiavať a presadzovať platné právne predpisy zakazujúce korupciu v rámci zmluvného vzťahu ustanoveného v tejto dohode.

## **Článok 6**

### **Trvanie, obnovenie a ukončenie**

6.1. Táto dohoda nadobúda platnosť tridsiaty (30.) deň po doručení posledného písomného oznámenia, zaslaného diplomatickou cestou, ktorým každá zmluvná strana informuje druhú zmluvnú stranu o ukončení svojich vnútroštátnych právnych postupov potrebných na nadobudnutie platnosti tejto dohody.

6.2. Táto dohoda je platná na obdobie piatich rokov a automaticky sa predlžuje na ďalšie päťročné obdobia.

6.3. Ktorákoľvek zmluvná strana môže túto dohodu kedykoľvek vypovedať písomným oznámením druhej zmluvnej strane diplomatickou cestou, takéto vypovedanie nadobúda platnosť šesť mesiacov po dátume oznámenia.

6.4. Ukončenie tejto dohody nemá vplyv na plnenie záväzkov, projektov, pracovných programov, zmlúv alebo dohôd, ktoré boli iniciované na základe tejto dohody pred jej ukončením a ktoré budú pokračovať až do ich dokončenia, pokiaľ sa obe zmluvné strany písomne nedohodnú inak.

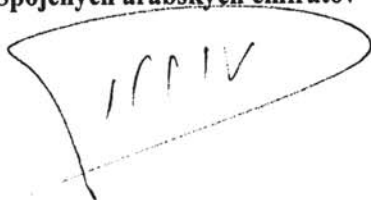
6.5. Ustanovenia tejto dohody môžu byť zmenené a doplnené na základe vzájomnej písomnej dohody zmluvných strán, akákoľvek takáto zmena a doplnenie nadobudne platnosť v súlade s odsekom 1.

Podpísané v Abu Dhabi dňa 10/20/2025, v dvoch originálnych vyhotoveniach, z ktorých každé je v arabskom, slovenskom a anglickom jazyku, pričom všetky texty sú rovnako autentické. V prípade rozdielov v interpretácii dohody má prednosť anglický text.

**Za vládu**

**Za vládu**

**Spojených arabských emirátov**

A handwritten signature in black ink, consisting of several vertical strokes and a horizontal line, enclosed within a hand-drawn oval shape.

**Slovenskej republiky**

A handwritten signature in black ink, appearing as a stylized cursive script.